

قرار لمجلس المنافسة عدد 46/ ق / 2021 صادر في 5 شوال 1442 (17 ماي 2021) المتعلق بتولي شركة «Nama Holding» المراقبة المشتركة مع شركة «Socafix»، وكل من السيد محمد عبد المومن والسيد حكيم عبد المومن على شركة «Soca Steel Automotive».

مجلس المنافسة،

بناء على القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) ؛

وعلى القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.116 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) ؛

وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436 (فانح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة ؛

وعلى المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 من شعبان 1436 (4 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة ؛

وعلى اجتماع اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة المنعقد بتاريخ 5 شوال 1442 (17 ماي 2021) طبقا لمقتضيات المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة ؛

وبعد تأكد رئيس الجلسة من توفر النصاب القانوني لأعضاء اللجنة الدائمة المنصوص عليه في المادة 31 من النظام الداخلي للمجلس ؛

وعلى ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 14/ع.ت.إ/2021 بتاريخ 13 من رجب 1442 (25 فبراير 2021)، المتعلق بتولي شركة «Nama Holding» المراقبة المشتركة مع شركة «Socafix» وكل من السيد محمد عبد المومن والسيد حكيم عبد المومن على شركة «Soca Steel Automotive» ؛

وعلى القرار رقم 2021/20 بتاريخ 19 من رجب 1442 (3 مارس 2021) القاضي بتعيين مقررة في الموضوع ؛

وبعد استكمال جميع وثائق الملف بتاريخ 24 من شعبان 1442 (7 أبريل 2021) ؛

وبعد نشر بلاغ مجلس المنافسة حول مشروع التركيز الاقتصادي في الموقع الإلكتروني للمجلس، وبإحدى الجرائد الوطنية بتاريخ 27 من شعبان 1442 (10 أبريل 2021) والذي يمنح أجل عشرة (10) أيام للأغيار المعنيين قصد إبداء ملاحظاتهم حول مشروع عملية التركيز أعلاه ؛

وحيث إن الفاعلين في الأسواق المعنية بمجال قطع السيارات، لم يبدوا أية ملاحظة حول عملية التركيز ؛

وبعد تبليغ السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة بنظير من ملف التبليغ بتاريخ 30 من شعبان 1442 (13 أبريل 2021) ؛

وبعد تقديم المقرر العام ومقررة الموضوع للتقرير المعد بشأن عملية التركيز المذكورة، وكذا للخلاصات وللتوصيات المنبثقة عنه، خلال اجتماع اللجنة الدائمة للمجلس المنعقد بتاريخ 5 شوال 1442 (17 ماي 2021) ؛

وحيث إن مراقبة عمليات التركيز الاقتصادي من لدن مجلس المنافسة تستوجب قبل الشروع في دراستها التحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في المواد 1 و 11 و 12 من القانون رقم 104.12 المشار إليه أعلاه ؛

وحيث إن المادة 11 تحدد الحالات التي تنجز من خلالها عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة بغرض دراستها والترخيص لها، إذ تنص على أنه تنجز عملية تركيز حينما تندمج منشأتان أو عدة منشآت كانت مستقلة سابقا ؛ أو حينما يقوم شخص أو عدة أشخاص، يراقبون منشأة واحدة على الأقل، بتولي المراقبة، بشكل مباشر أو غير مباشر، على مجموع منشأة أخرى أو جزء منها أو على مجموع منشآت أخرى أو أجزاء منها، سواء بواسطة المساهمة في رأس المال أو شراء الأصول أو بواسطة عقد أو غيرها من الوسائل ؛ أو عندما تقوم منشأة أو عدة منشآت، بشكل مباشر أو غير مباشر، بتولي المراقبة على مجموع منشأة أخرى أو جزء منها أو على مجموع منشآت أخرى أو أجزاء منها، سواء بواسطة المساهمة في رأس المال أو شراء الأصول أو بواسطة عقد أو غيرها من الوسائل ؛

وحيث إن هذه العملية تهدف إلى تولي شركة «Nama Holding» المراقبة المشتركة مع شركة «Socafix» وكل من السيد محمد عبد المومن والسيد حكيم عبد المومن، على شركة «Soca Steel Automotive» ؛

وحيث إن هذه العملية تشكل تركيزا اقتصاديا حسب مدلول المادة 11 من القانون رقم 104.12 المشار إليه أعلاه والتي تعرف عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة ؛

وحيث إن هذه العملية تخضع لإلزامية التبليغ، لاستيفائها شرطا من الشروط المنصوص عليها بموجب أحكام المادة 12 من القانون رقم 104.12 السالف الذكر و هو تجاوز سقف رقم المعاملات الإجمالي العالمي لمجموع المنشآت والمحدد في المادة 8 من المرسوم رقم 2.14.652 ؛

قرر ما يلي:

المادة الأولى

أن ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 14/ع.ت.إ/2021 بتاريخ 13 من رجب 1442 (25 فبراير 2021)، يستوفي كافة الشروط القانونية.

المادة الثانية

يرخص مجلس المنافسة بعملية التركيز الاقتصادي المتعلقة بتولي شركة «Nama Holding» المراقبة المشتركة مع شركة «Socafix»، وكل من السيد محمد عبد المومن والسيد حكيم عبد المومن، على شركة «Soca Steel Automotive».

تم التداول بشأن هذا القرار من لدن اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة، المنعقدة طبقاً لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة بتاريخ 5 شوال 1442 (17 ماي 2021)، بحضور السيد أحمد رحو رئيساً للجلسة، السيدة جيهان بنيوسف والسادة عبد الغني أسنينة وعبد اللطيف المقدم وحسن أبو عبد المجيد، أعضاء.

الإضاءات:

أحمد رحو.

جيهان بنيوسف. عبد الغني أسنينة.

عبد اللطيف المقدم. حسن أبو عبد المجيد.

وحيث إن الشركة المستثمرة «Nama Holding» هي شركة مجهولة الاسم، خاضعة للقانون المغربي، يتجلى نشاطها في دعم الفاعلين المغاربة والأجانب الحاملين لمشاريع إنمائية في المغرب والتي توفر آفاقاً عالية العائد على رؤوس الأموال المستثمرة وإضافة اقتصادية في القطاعات المستهدفة، وهي شركة تابعة بنسبة 100 % لشركة CDG Invest والتي بدورها هي تابعة لشركة «Caisse de Dépôt et de Gestion (CDG)»؛

وحيث إن الشركة المستهدفة «Soca Steel Automotive» هي شركة مجهولة الاسم، خاضعة للقانون المغربي، ليس لديها أي نشاط حالياً، تم تشكيلها حديثاً من أجل نقل النشاط المرتبط بقطاع السيارات لشركة «Socafix» إليها وذلك كجزء من الصفقة المقترحة؛ وحيث إن شركة «Socafix» هي شركة مجهولة الاسم، خاضعة للقانون المغربي، تنشط بشكل رئيسي في ثلاثة قطاعات وهي: قطاع صنع قطع السيارات وقطاع الأثاث وقطاع إنتاج الهياكل المعدنية كمناول لمختلف القطاعات (بخلاف قطاع السيارات)؛

وحيث إن السيد حكيم عبد المومن هو المدير العام لشركة «Induver-Protex» المتخصصة في صناعة الزجاج وهو أيضاً الرئيس المؤقت للجمعية المغربية للصناعة وتجارة السيارات (أميكا) منذ يوليو 2020؛

وحيث يمتلك السيدان محمد وحكيم عبد المومن حصصاً في شركات أخرى غير مرتبطة بالأسواق المعنية بالعملية، وسيصبحان عند متم العملية مساهمان في شركة «Soca Steel Automotive»؛

وحيث إنه، حسب تصريح الأطراف المعنية، يرغب المستثمر في الانضمام إلى المساهمين والاستثمار في شركة «Soca Steel Automotive» من أجل دعم نموها وتطوير نشاط شركة «Socafix» المرتبط بقطاع السيارات ولتعزيز تواجد رأس مال مغربي في النسيج الصناعي مع زيادة معدل الاندماج المحلي وللقيام باستثمار يقدم آفاقاً جيدة لتحقيق الربحية المالية؛

وحيث إن الأسواق المعنية كما تم تحديدها هي: سوق توريد حمالات العجلات الاحتياطية، وسوق توريد مساند الذراعين، وسوق توريد السلال السلوكية على الصعيد الوطني؛

وحيث تبين أن عملية التركيز الاقتصادي المزمع القيام بها لن تحدث أي تغيير على الوضعية التنافسية بالأسواق المعنية، نظراً لوفرة وقوة الشركات التي تنشط في كل منها؛

وحيث إنه وفقاً لنتائج البحث، فإن هذه العملية لن تؤدي إلى أي تراكم في الحصص داخل الأسواق المعنية؛

وحيث إنه لا وجود لأي تداخل أفقي أو تكتلي بين أنشطة الشركتين طرفي عملية التركيز في السوق الوطنية،